

مصر 1937/1/20

حضرة صاحب السعادة اللورد بيل . رئيس اللجنة الملكية للتحقيق في مسألة فلسطين

بواسطة السفارة البريطانية بمصر

سيدي اللورد ،،،

اسمحوا لفلسطيني مقيم بالقاهرة أن يبسط للجنتم الموقرة طرفا عن حالة الفلسطينيين العرب في خارج بلادهم . لقد سعيت كثيرا لأن أجيء للقدس لأقدم لكم هذه المعلومات شخصيا ، ولكنني لم أنجح لأنني لا أملك جواز سفر بسبب سياسة حكومة فلسطين البريطانية مع عرب فلسطين المهاجرين . ثم سعيت للحصول على تذكرة مرور مؤقتة تمكني من السفر للقدس قبل أن تغادروا فلسطين فلم أنجح أيضا . فمن هذه المقدمة يتبين لسعادتكم أن هناك كارثة محزنة نزلت بي وبإخواني المهاجرين العرب الذين حرّموا جنسيتهم . وحيث أنكم غادرتم فلسطين ووصلتم لمصر فإنني أبعث لسعادتكم ببياناتي بالبريد المسجل بواسطة السفارة البريطانية بالقاهرة .

- الموضوع -

أنا محمد علي الطاهر ، رئيس اللجنة الفلسطينية العربية بمصر وصاحب جريدة الشورى سابقا - من نابلس بفلسطين ومن أصحاب الأملاك بحوار يافا و نابلس . ومن عائلة موجودة في المدينتين المذكورتين باسم عائلة الطاهر منذ الفتح العربي للآن . وعدد أفراد عائلتي من أخوة وأخوات وأبناء عم بفلسطين نحو 300 نسمة.

إن حكومة فلسطين البريطانية ، لأجل سرعة تهويد بلادنا قد سنت من القوانين واتخذت من القرارات والحيل القانونية ما جردنا نحن المهاجرين العرب من جنسيتنا وجعلنا غير فلسطينيين ! وقد أنكرت حكومة فلسطين البريطانية صفتنا الفلسطينية لمنعنا حقنا الطبيعي في بلادنا وهو العودة إليها والإنتساب لها ، ويتجاوز عددا في خارج فلسطين 40-45 ألف نسمة يقيم أكثرهم في أميركا الوسطى والجنوبية والقطر المصري وسورية ولبنان والولايات المتحدة بأميركا الشمالية .

يقابل ذلك أن حكومة فلسطين البريطانية تمنح الجنسية الفلسطينية لجميع يهود العالم وتسهل لهم القدوم لفلسطين للإستقرار فيها وامتلاكها . فهل يوجد يا حضرة اللورد النبيل أفزع من هذا الظلم في التاريخ ؟

- ظلم أشد -

يوجد أمامي الآن وأنا أكتب هذا لسعادتكم برقية من فرسوفيا تاريخ 13 يناير الحالي سنة 1937 وقد نشرت في الجرائد العربية ومنها "المقطم" يوم 14 منه . وهي تنص على وصف رائع لتذمر بولونيا في برلمانها من سلوك اليهود وشرورهم حتى اضطر البرلمان إلى وضع تشريع يضع حداً لأعمالهم .

وأمامي تلغراف من لندن ورد يوم 13 يناير أيضا سنة 1937 نشرته جريدة الأهرام يوم 14 منه وفيه مناقشة برلمان جنوب أفريقيا والضجيج من اليهود ومفاسدهم . وتلغراف ثالث من جنوب أفريقيا ورد يوم 17 يناير الجاري نشر بالأهرام يوم 18 منه وقد ورد فيه أن حكومة جنوب أفريقيا منعت هجرة اليهود إليها ووضعت حدا لهجرتهم خوفا على العنصر الوطني وخوفا من سفك الدماء .

وأمامي كذلك تاريخ الملك ريشارد قلب الأسد ملككم المحترم الذي يعرفه تاريخ فلسطين جيدا . وقد ورد في هذا التاريخ أن الملك ريشارد ملك بريطانيا قد أصدر في سنة 1189 قرارات بذبح اليهود واضطهادهم تأديبا لهم .

إنه لمن المستحيل أن يصدق أحد أن جميع أمم الأرض وحكوماتها الراقية تتفق على ظلم اليهود . ولكن البديهي أن اليهود بأخلاقهم وسلوكهم الأعوج هم السبب . إذن فهناك في غرائزهم ، شيء لا تقبله الإنسانية .

إن الدولة البريطانية المسيطرة على جنوب أفريقيا لم تسمح بجعلها وطنا يهوديا; كما أنها لم تمنع حكومة الجنوب هذه من وضع تشريع لحماية العنصر الوطني .

ولكن بريطانيا تسمح بتقتيل العنصر العربي السليم القوي وإزالته من فلسطين إكراما لليهود . فإذا كانت الأمم القوية والممالك الضخمة تضج من اليهود ولا تستطيع أن تتحملهم وهم أقلية طفيلية ، فكيف تكون حالتنا نحن الفلسطينيين معهم وهم الآن يبلغون ثلث السكان ، ثم تمنحهم حكومتكم البريطانية بلادنا وتحميهم وتتحيز لهم.

لم يشنق مجرم يهودي منذ الإحتلال إلى الآن . ولكن شنق من العرب كثيرون ثم ظهر بعد ذلك أنهم أبرياء ، اسألوا حكومة فلسطين التي عفت عن الشرطي اليهودي خانكير الذي قتل عائلة عربية برمتها برصاص مسدسه سنة 1921 . واسألوها عن شنق المتهمين بتشليح سيادة مطران الإنكليز بعد ذلك .

ولم تدمر جيوش بريطانيا ولا مسكن لليهود في خلال الثورة الأخيرة برغم ثبوت إطلاق النار منها على العرب وعلى قوات جلالته . بينما قد دمرت يافا القديمة للإشتباه فقط بأن النار قد أطلقت من بعض المنازل العربية على دورية البوليس . وهذا غير عشرات القرى العربية التي دمرت بمجرد الإتهام .

هذا فظيع يا سيدي اللورد . فظيع جدا ولا يليق أن تتحمل بريطانيا مسؤوليته أمام العالم والتاريخ . وهي أمة نبيلة متحضرة وتعد من أهم أركان المدنية الحديثة .

- كيف حرمونا جنسيتنا ؟ -

في سنة 1924 سمعنا أن حكومة فلسطين أصدرت قانونا للجنسية ، ولكنها لم تنشره في الخارج بل أذاعته في الجريدة الرسمية بالقدس التي لا يقرأها في فلسطين سوى الموظفين . فكيف يستطيع المهاجرون العلم بهذا القانون ؟

ثم قرأنا في الجرائد العربية أن من يريد إثبات جنسيته أن يراجع القنصليات البريطانية . فذهبت أنا للقنصلية البريطانية بالقاهرة لأثبت حقوقي ، فقيل لي أن القنصلية لم تتلق تعليمات ، وأنها ستذيعها عند ورودها من فلسطين . ولكنهم لم يذيعوا شيئا يا صاحب السعادة منذ 12 سنة إلى الآن !

وعلى هذا فقد بقيت في مصر أحمل تذكرة مرور مؤقتة من إدارة الأمن العام المصرية ، وقد نص فيها على أنني "فلسطيني مقيم مؤقتا في مصر" . ثم سحبت الحكومة المصرية مني تذكرة المرور فبقيت بلا تذكرة ولا جواز ، ولا جنسية ، ولا وثيقة تثبت هويتي . ذلك لأن الحكومة البريطانية التي تحكم فلسطين بلادي شاءت أن تهدر حقوقنا الطبيعية والإنسانية من أجل خاطر اليهود الأجانب الوافدين على بلادنا بحماية الحراب البريطانية .

إذن فقد أصبحت بسبب وعد بلفور غير فلسطيني ، وغير مصري أيضا . مع أنني يا صاحب السعادة أملك أرضا مزروعة بفلسطين وأدفع عليها ضرائب للحكومة الفلسطينية . ولي أوقاف عائلية بنابلس ويافا ، ونحن تاريخيا بفلسطين أنا وأشقائي وأبناء عموتي منذ الأزل وإلى الأبد . فكيف يجوز هذا يا سيدي ؟

- تحيز حكومة فلسطين -

من غرائب تحيز حكومة فلسطين أن الفلسطيني العربي إذا أراد دخول فلسطين لا تسمح له حكومتها إلا بصفة "سائح" . وإن أقام أكثر من المدة فبوليس فلسطين يطرده منها وهي بلاده بالقوة ويحرمونه دخولها بسبب هذه المخالفة إلى الأبد !

أما اليهود فبلادنا مباحة لهم كما ثبت لكم وأنتم في فلسطين ، حتى أن حكومة فلسطين أرسلت قبل عشرة أعوام موظفا بريطانيا كبيرا إلى أواسط أوروبا وبولونيا لتحريض اليهود على المجئ لفلسطين . وقد أعطي سلطة لتسهيل سفرهم وتنشيطهم على الهجرة وكان يوزع عليهم جوازات فلسطينية !

ومن تحيز حكومة فلسطين أنها تركت الحدود بدون رقابة فعلية وأهملت خفارة السواحل فكانت جموع المهربين اليهود تدخل البلاد بالطرق غير المشروعة بالألوف . وقد ضجت الصحف العربية من هذه الحالة فتطوع الشبان العرب والكشافة لتأليف فرق خفر للسواحل لإرشاد بوليس فلسطين إلى المراكب المشحونة بالمهاجرين اليهود عند نزولهم إلى السواحل فإذا بحكومة فلسطين تمنع الخفارة وتصدر قرارات بمعاقبة كل عربي يقوم برقابة السواحل . وقد نشأ عن عمل حكومة فلسطين وتحيزها أن البلاد هاجت فوقت ثورة سنة 1933 .

